



وزير المالية مصطفى الشمالي ومحافظ البنك المركزي د. محمد الهاشل وأحمد لاري وكامل العوضي ومحمد الجبري وفيفصل الكندري ود. يوسف الزلزلة وصفاء الهاشم وناصر المري وخبيل الصالح خلال اجتماع اللجنة المالية أمس

في اجتماع مشترك بين الحكومة و«المالية» 17 الجاري

اتفاق شامل لمعالجة فوائد القروض للمقترضين حتى 30 مارس 2008 وتشكيل لجنة فنية لصياغة قانون جديد لحسم القضية

عسكر يبشّر المواطنين بحل أزمة القروض المتعثرة قريباً: منحة ألف دينار معروضة على سمو الأمير الذي عودنا على كرمه

التوافق بين الحكومة والنواب في اجتماع اللجنة المالية. وقال عسكر في تصريح صحفي: ان تقرير اللجنة المالية بشأن حل قضية القروض المتعثرة سيحال للمجلس للتصويت عليه في جلسة 19 الجاري، وهناك اجماع من النواب على الموافقة على التقرير، فضلاً عن موافقة الحكومة وفق ما ابلغ به وزير المالية ومحافظ البنك المركزي اللجنة المالية البرلمانية. وأشار عسكر الى ان حل مشكلة القروض سيحقق العدالة والامن والاستقرار المجتمعي للأسر الكويتية التي ظلت لسنوات تعاني من تعثرها عن سداد القروض التي منحها البنوك بفوائد عالية ومبالغ فيها أثقلت كاهل الشباب الكويتي وتسببت في مشاكل اسرية عديدة نتيجة ضعف رقابة البنك المركزي. وعن المواطنين المتعثرين والمقترضين بعد 30 مارس 2008 والذين لن يشملهم هذا القانون، قال عسكر: هناك اقتراح نيابي بمنحة ألف دينار لمن لم يشملهم القانون، وهذا الاقتراح عند صاحب السمو الأمير الذي عودنا على كرمه وإحسانه على ابنائه الشعب الكويتي.

زف النائب عسكر العنزي البشري للمواطنين بقرب حل أزمة القروض المتعثرة حلاً نهائياً بعد التوافق بين اللجنة المالية والحكومة على شراء الحكومة لأصول القروض قبل 30 مارس 2008 وبالتبعية تسقط جميع فوائد تلك القروض، وأكد عسكر انه كان أول نائب يتقدم بقانون لحل قضية القروض المتعثرة عقب الجلسة الافتتاحية للمجلس الحالي يوم 16 ديسمبر 2012. وأشار عسكر بروح التعاون التي سادت بين النواب وممثلي الحكومة ما أدى إلى الوصول إلى هذا الحل التوافقي لازمة القروض المتعثرة التي عانت منها الآلاف من الأسر الكويتية لسنوات عديدة. وشن عسكر جهود القيادة السياسية وجهود سمو رئيس مجلس الوزراء وتوجيهاته الواضحة إلى وزير المالية ومحافظ البنك المركزي بعدم عرقلة حل قضية القروض المتعثرة والتعاون مع مجلس الأمة والنواب لحل القضية عبر حل توافقي يحقق الهدف الاسمي وهو رفع المعاناة عن المقترضين المتعثرين، وهو ما تم بالفعل من خلال



جانبا من اجتماع اللجنة

وقال الهريشاني ان العمل الدؤوب للجنة المالية البرلمانية والتعاون الصادق من قبل الفريق الحكومي ممثلاً بوزير المالية ومحافظ البنك المركزي اديا الى توافق حكومي نيابي والقبول بحل حقوق العدالة ويحافظ على المال العام، معرباً عن امله في ان يقر المجلس القانون في جلسته المقبلة. وشكر الهريشاني اعضاء اللجنة المالية ووزير المالية ومحافظ البنك المركزي على جهودهم في اعداد التقرير المتعلق بالقروض. وقال الهريشاني ان هذه المكرمة الاميرية ليست بغريبة على صاحب السمو الامير وسموه لديه اباد بيضاء كثيرة وفي كل لقاء لنا مع سموه نشعر بمدى حرصه على كل ما ينفع المواطنين ويرفع من معاناتهم ويدخل السرور اليهم فليسمحوا منا لاشكر والدعاء له بالصحة والعافية وطول العمر وان يحفظ الله بلدنا اماناً مطمئناً.

القوانين الاقتصادية. من ناحيتها، ذكرت مقرة اللجنة المالية النائية صفاء الهاشم أن وزير المالية ومحافظ البنك المركزي بذلا جهودا كبيرة مع جهود اللجنة التي أتمرت عن اتفاق على حل مشكلة 66555 قرضا هي في الفترة من 2002/2/1 حتى 2008/3/30. وأضافت أن الدولة ستقوم وفق هذا القانون بعد صدوره من مجلس الأمة بشراء أصل الدين فتسقط الفوائد تلقائياً، ثم تقوم الدولة بتقسيم ما تم دفعه وبدون فوائد على المواطن، مؤكدة أن هذا القانون ملزم للجميع بغض النظر عن أي استشكال قد تدفعه البنوك.

خرج اجتماع لجنة الشؤون المالية البرلمانية فوائده القروض امس (الثلاثاء) بتفاهم على اعلى مستوى» على حد تعبير نائب رئيس الوزراء وزير المالية مصطفى الشمالي، والذي ابلغ الصحافيين عقب الاجتماع باتفاق شامل حول معالجة فوائد القروض حتى 30 مارس 2008. وأضاف الشمالي: «سيكون لموضوع القروض قانون جديد»، مشيراً الى انه اتفق مع اللجنة المالية على تشكيل لجنة فنية من القانونيين الذين يمثلون الحكومة واللجنة البرلمانية، ليعرضوا تصوراتهم النهائية في اجتماع تعقده اللجنة المالية الاحد المقبل 17 الجاري.

ابدى تعاوناً صادقا لحل هذه القضية. وأوضح العوضي ان النظام المصرفي الكويتي استفاد من حل مشكلة القروض وعزز من اجراءاته القانونية فسي التعامل مع القروض واصبحت الفائدة التي تتقاضاها البنوك هي الاقل في المنطقة فضلاً عن قيام البنك المركزي بمراقبته الصارمة على العمليات البنكية، لاسيما ما يخص المواطنين ومحدودي الدخل.

من جانبه، أشاد أمين سر مجلس الأمة النائب كامل العوضي بالإنجاز الكبير الذي حققته اللجنة المالية بالتعاون مع الحكومة لإيجاد آليات جديدة لتسوية ديون المواطنين التي تقع تحت طائلة الديون والقروض البنكية. وقال العوضي في تصريح للصحافيين أمس إن هذا الإنجاز الذي حققه في اللجنة المالية لهو خير دليل على حرص المجلس على إنهاء معاناة المواطنين وإيجاد الحلول لمشاكلهم بعيداً عن المزايدات، مؤكداً أن المجلس سيواصل إنجازاته التشريعية متمسكاً باحتياجات المواطنين ومتطلعاً لتحقيق تطلعاتهم وطموحاتهم وصولاً إلى التنمية الحقيقية التي ينشدها الجميع.

وقال: «نتوقع نهاية لهذا الموضوع في هذا الاجتماع لنقدم للناس كل ما يريدون من تسهيلات لحياتهم» مؤكداً انه «لا مشكلة في القروض بعد ذلك، لاسيما مع وجود ضوابط صادرة من البنك المركزي في 24 مارس 2008 لمنح القروض وفوائدها». وأوضح ان الاجتماع المقبل سيشهد نهاية لموضوع القروض، لنقدم الى مجلس الأمة اول تقرير مشترك بين اللجنة المالية والحكومة.

وهنا النائب حمد سيف الهريشاني المواطنين باقرار اللجنة المالية لحل قضية اسقاط فوائد القروض واعادة جدولتها، مشيراً الى ان قرار اللجنة يحقق العدالة ويرفع كاهل المعاناة عن المواطنين. وأكد الهريشاني ان قضية اسقاط القروض عن المواطنين كانت من اهم اولويات المجلس وكانت حاضرة في كل لقاء يجمع النواب فيما بينهم وكان هناك اصرار نيابي على إنهاء هذه القضية خلال دور الانعقاد الحالي. وبين الهريشاني ان الفضل بالدرجة الاولى يرجع لصاحب السمو الأمير الذي اعطى توجيهاته للسلطات التشريعية والتنفيذية بداية دور الانعقاد الحالي بالاسراع في ايجاد حل يضمن العدالة لقضية القروض.

وتفاهم على اعلى مستوى» على حد تعبير نائب رئيس الوزراء وزير المالية مصطفى الشمالي، والذي ابلغ الصحافيين عقب الاجتماع باتفاق شامل حول معالجة فوائد القروض حتى 30 مارس 2008. وأضاف الشمالي: «سيكون لموضوع القروض قانون جديد»، مشيراً الى انه اتفق مع اللجنة المالية على تشكيل لجنة فنية من القانونيين الذين يمثلون الحكومة واللجنة البرلمانية، ليعرضوا تصوراتهم النهائية في اجتماع تعقده اللجنة المالية الاحد المقبل 17 الجاري.

واوضح ان من حق كل المتضررين من عدم وجود ضوابط من البنك المركزي قبل مارس 2008 الدخول في الصندوق، كي تطوى صفحة آدت كثيرا من المواطنين، وتنفرد بعد ذلك للتنمية

الجبري: ألف دينار منحة عند... «أمير المكارم»

أعلن عضو اللجنة المالية النائب محمد الجبري «طى ملف القروض بمباركة حكومية، ليسل مجلس الأمة قريباً بإذن الله الستار على واحدة من أهم القضايا والمشكلات التي أرقت المواطنين وأثقلت كاهلهم لسنوات طويلة». وقال الجبري في مؤتمر صحفي عقده أمس في مجلس الأمة عقب انتهاء اجتماع اللجنة المالية البرلمانية بحضور الوزير الشمالي: نحن إذا قلنا فعلنا، فالיום برهنت الحكومة ممثلة بالأخ وزير المالية مصطفى الشمالي على صدق تعاونها مع السلطة التشريعية من خلال موافقتها على التقرير الذي خلصت إليه اللجنة المالية والقاضي بأن تقوم

الحكومة بشراء أصول قروض المواطنين ما قبل 2008/3/30 وبالتبعية تسقط جميع فوائد تلك القروض. ورداً على سؤال حول ما إذا كان القانون سالف الذكر يحقق العدالة المرجوة من عدمه، أكد الجبري انه ليست هناك عدالة مطلقة إلا عند رب العالمين، ولكن ما خلصنا إليه يحقق عدالة نسبية، تتأتى بإنهاء مشكلة يعاني منها آلاف المواطنين منذ سنوات عدة نتيجة ضعف رقابة البنك المركزي وهشاشة إجراءاته مباشرة المواطنين الذين لن يشملهم هذا القانون بالقول: بإذن الله مستبشرون قريباً بمنحة ألف دينار عند أمير المكارم حفظه الله.

جمعية الجهراء التعاونية

إعلان لمكاتب السفريات عن تسيير رحلة العمرة للمساهمين

تعلن جمعية الجهراء التعاونية عن عزمها تسيير رحلة العمرة إلى الديار المقدسة لعدد (٢٠٠) شخص من المساهمين في الجمعية وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠١٣/٤/١٨ ولمدة (٣) أيام والعودة يوم السبت الموافق ٢٠١٣/٤/٢٠ بفندق هلتون مكة أو فندق دار التوحيد على الخطوط الجوية السعودية أو الخطوط الجوية الكويتية.

وتدعو السادة شركات السياحة والسفريات التي لديها ترخيص تجاري بموافقة الإدارة العامة للطيران المدني لمزاولة هذا النشاط حسب تعليمات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بكتابها رقم (٢٠١١/٢٩٤٠٠) بتاريخ ٢٨/١١/٢٠١١.

الشروط المطلوبة:

- ١) أن يقدم مكتب السفريات الفائز بالعمارة خلال أسبوعين من تاريخ الترسية ما يفيد حجز الفندق والطيران وألا يتم إبرام العقد إلا بعد موافقة الوزارة على ذلك.
- ٢) يجب الالتزام بكراسة الشروط وأن تسلّم للإدارة بأظرف مغلقة ومختومة وأن يكون السعر هو المعيار الرئيسي للاختيار للشخص بالغرفة المزدوجة.
- ٣) تقديم شيك مصدق لصالح الجمعية باسم المتقدم كضمان بقيمة (٥٠٠ د.ك) خمسمائة دينار كويتي على أن يتم صرف الشيك لحساب الجمعية في حال عدم التزام الفائز بتوفير حجوزات للفندق والطيران خلال أسبوعين من موعد فتح المظاريف.
- ٤) سوف يتم استبعاد الشركة أو المؤسسة التي لم توفر صورة من الترخيص التجاري في المظروف على أن يتم تقديم العروض إلى إدارة الجمعية خلال الفترة من: يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٣/٣/١٣ حتى نهاية دوام يوم الاثنين الموافق ٢٠١٣/٣/١٨ واستلام كراسة الشروط.

للاستفسار: تليفون / ٢٤٥٧٢١٣٠ - ٢٤٥٧٢١٣١ - فاكس: ٢٤٥٧٢١٢٩

مجلس الإدارة